

مقالة

صفقة القرن.. إلى أين؟

عبد الله السنوسي*

وفق ما أطلق عليه مجازاً «سايكس بيكو جديدة»، قسمت بمقتضاها الخرائط العربية قبل مئة عام. قبل توزيع القوة والنفوذ في التسويات الكبرى التي اقتربت مواعيدها، جاء الاعتراف الأميركي عملاً استباقياً لاقتناص اللحظة بتفاهاتها الخلفية مع دول عربية أبدت استعداداً مفتوحاً لتطبيع العلاقات مع إسرائيل استراتيجياً واستخبارياً واقتصادياً من دون أن يرتهن ذلك بأي اشتراطات تقتضيها المبادرة العربية، التي تنص على الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة منذ عام 1967 مقابل السلام الشامل. وبعض التفاهات الخلفية شبه معلنة بتسريبات أميركية وإسرائيلية، وبعضها الآخر قيد التكتّم. من جهة أخرى، لم تكن زيارة الوفد البحريني للقدس المحتلة غداة قرار ترامب سوى قمة جبل جليد أغلبه غاطس حتى الآن. ولم تكن تصريحات نتنياهو في بروكسل، عاصمة الاتحاد الأوروبي، عن أن دولاً عربية تؤيد قرار ترامب محض افتراء، أو أن دولاً أوروبية قد تحذو حذوه بالقرب العاجل مجرد تمنّ.

أفضل ما ينسب إلى موجات الغضب التي عمت شوارع العالمين العربي والإسلامي وامتد فعلها إلى ميادين أوروبية وأمم البيت الأبيض نفسه أنها أثارت حالة تنبه غير مسبوقه لدى خطورة «صفقة القرن» إذا ما مضت إلى نهايتها. للغضب قيمته في تعطيل الصفقة، لكنه لا يكفي وحده لمنع الخطر من أن ينفذ بعد أن تهدأ فورته. توسيع «كامب ديفيد» بنقل تبعية الالتزامات الأمنية على جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية كان خطوة تمهيدية لضربات صفقة القرن. والكلام الإسرائيلي المتواتر عن نزع شمال سيناء من الجسد المصري كوطن بديل للفلسطينيين تمهيد آخر لنوع من التسوية تنهي الأزمة الديموغرافية في فلسطين المحتلة على حساب الأمن القومي المصري واحترام البلد لنفسه. فلا يمكن لأي بلد أن يتطلع إلى حماية أمنه القومي خارج حدوده إذا كان مستباحاً داخله.

ما لم يتوقعه ترامب أن يفضي قراره إلى إعادة ترتيب الأوراق من جديد، وعودة القضية الفلسطينية إلى صدارة الأولويات في الإقليم. على الأهمية الأكدية لكل مظاهر الغضب والاحتجاج هنا وهناك، فإن مفتاح الموقف داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإذا تواصلت الانتفاضة الجديدة، فإن مستويات الممانعة ترتفع وصفقة القرن تجهض وكل سياسة توضع على ميزان حساس يحكم لها أو عليها. العمل الشعبي هو الأساس، وأي رهان آخر سابق لأوانه، فلكل حدث حديث، والحديث الآن للانتفاضة الفلسطينية الثالثة. في كل المداخلات الدبلوماسية باتساع العالم، هناك إقرار واضح بأن اعتراف ترامب يتنكر لقواعد القانون الدولي ومرجعيات الأمم المتحدة ذات الصلة، لكنه لا يترتب عليه بالضرورة إنهاء الدور الأميركي، فسوف تبذل جهود وتجري ضغوط على مراكز القرار الرخوة في العالم العربي لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، بصيغة أو أخرى، باسم الواقعية السياسية. وباتساع مدى زخمها، سوف تتزايد الضغوط لإثارة الفرقة داخل الصف الفلسطيني، وبالتخاذل عن دعمها قد يفسح المجال لإجهاضها من الداخل. بالقدر نفسه، هناك إقرار آخر بأن اتفاقية أو سلو انتهت إلى فشل زريع يتطلب إعادة إحياء «منظمة التحرير الفلسطينية» على نحو يتسق مع التحديات الجديدة والنظر في حل السلطة من دون أن يكون بوسع الإسرائيليين تنفيذ انقلاب يضع محلها سلطة عميلة تشبه ما جرى في جنوب لبنان قبل تحريره.

المصالحة الفلسطينية تحتاج إلى تعريف جديد لا يقتصر على تقاسم السلطة والنفوذ بين رام الله المحتلة وغزة المحاصرة، فالأفق السياسي له الأولوية الآن لاكتساب الحقوق العادلة وإجهاض صفقة القرن.

* كاتب وصحافي مصري

يصعب الادعاء أن ما يطلق عليها «صفقة القرن» تقوّضت نهائياً ومخططها الرئيسي ذهب بغير رجعة مع ربح الغضب، لكنها تلقّت ضربة لا يستهان بها بأي حسابات تنظر في مستقبل الإقليم وليس ضربة في فلسطين وحدها. لم يكن الاعتراف الأميركي بالقدس «عاصمة لإسرائيل» خطوة منعزلة عن سياقها الإقليمي والترتيبات المحتملة بعد حسم الحرب مع «داعش». إنهاء القضية الفلسطينية للأبد صلب تلك الصفقة كما هو معلن ومنشور، فلا مرجعيات دولية لأي مفاوضات مقترحة، وضّم نصف الضفة الغربية بالمستوطنات التي أنشئت عليها مسألة منتهية، ومصير القدس المحتلة محسوم، ولا استعداد لأي كلام عن حق العودة المنصوص عليه في قرارات للأمم المتحدة.

كل ما هو معروض على الفلسطينيين «دولة مسخ» بلا سيادة أو اتصال في الأراضي مقابل التصفية النهائية لأعدل القضايا الإنسانية في السبعين سنة الأخيرة. ليس هناك مفاجأة واحدة في أسباب ودواعي قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فقد كان كل شيء معلناً قبل مدة طويلة نسبياً، وهو نفسه في مؤتمر ضمّه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في البيت الأبيض ناهض علناً «حل الدولتين». ربما كانت هناك مفاجأة في التوقيت.

بعض الأسباب داخلية لترميم شعبيته المتصدعة أمام ناخبيه المتعصبين على خلفية التحقيقات الجارية بشأن التدخل الروسي في الانتخابات التي صعدت به إلى المكتب البيضاوي. وبعض الأسباب إقليمية خشية أن تتعقد الحسابات على نحو لا يسمح بتمرير الصفقة من دون أثمان باهظة لا تحتملها الدولة العبرية.

التزامن بين إعلان الجيش الروسي انتهاء مهمته في سوريا بعد تصفية تمرکزات تنظيم «داعش» واحتفال العراقيين بإنهاء أي تمرکزات مماثلة على أراضيهم واعتراف ترامب بالقدس «عاصمة لإسرائيل» والشروع في نقل السفارة الأميركية إليها... لا يمكن أن يكون مصادفة.

الأقرب إلى الحقيقة أن الاعتراف الأميركي هو استباق للتداعيات الممكنة في توزيع القوة والنفوذ بالإقليم. فوفق موازين ميادين النار، تعاطفت المكاسب الاستراتيجية الروسية، التي أعلن رئيسها فلاديمير بوتين سحب جانب كبير من قواته في سوريا؛ المهمة انتهت والحرب حسمت، وجاء وقت التسويات الكبرى. في أي تسوية من مثل هذا النوع، فإن للحقائق على الأرض كلمتها الحاسمة وخسارة الولايات المتحدة وحلفائها بما لا يمكن نفيه، حتى إن المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا نصح المعارضة السورية في مفاوضات جنيف بإبداء مرونة أكبر حتى لا يهيمشوا في الخطوات المقبلة. وفق الحقائق الميدانية بتعقيداتها الإقليمية، ابتعدت إلى حد كبير أشباح التقسيم عن سوريا والعراق.

كان المخطط الرئيسي لـ«صفقة القرن» أن يتمدد الدور الإسرائيلي بتحالف مع دول عربية على خلفية العداء المشترك لإيران فوق أنقاض القضية الفلسطينية ورمزية القدس ومن دون ممانعة في ضم الجولان السورية إلى دولة الاحتلال. وكان التقسيم هو السيناريو الأرجح للمصريين السوري والعراقي من دون أن تتوقف اللعبة عندهما، لكن ما جرى لم يوافق الرهانات، فلا الحقائق الميدانية زكت المضي فيه إلى النهاية، ولا الممانعات الإقليمية الإيرانية والتركية أفسحت المجال. هكذا، أجهض الاستفتاء على انفصال كردستان العراق وتقوضت إلى حد كبير أي رهانات في تمدد لعبة التقسيم إلى دول عربية أخرى

أشار إليه الكاتب الأميركي اليهودي المعروف بـ«البيد الحفوية» في السياسة الأميركية، نوح فيلدمان، الذي عرض سيناريو المخطط في مقال لصحيفة «الشرق الأوسط» السعودية ووكالة «بلومبيرغ»، وأوضح فيه أن القرار هو «السبيل الوحيد لإبرام اتفاق السلام»، لعلمه المسبق بأن تل أبيب لن تقدم على أي تنازلات تجعل من «مبادرة السلام العربية» ممكنة.

الكاتب الذي يُعرف بأنه «صاحب النظرية السحرية» في تقسيم الشعوب، نظراً إلى باعة الطويل في العمل الاستخباري في كل من العراق ومصر وتونس وأفغانستان، أكد أن الجانب الفلسطيني سيؤضع أمام خيار واحد لا غير، هو «الموافقة على أفضل الصفقات الممكنة، وربما هي الأسوأ قليلاً، مما رفضه (الرئيس الراحل) ياسر عرفات من قبل في عام 2000 في كامب ديفيد»، حيث رفض «الحلول الوسط» التي عرضها الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون بشأن القدس.

ترامب قفز عن «الحلول الوسط» التي عرضتها واشنطن في السابق، لكنه ترك الباب مفتوحاً لتوقيت نقل السفارة إلى القدس، وهي الخطوة التي من دونها يبقى القرار عملياً فارغاً من أي مفاعيل على الأرض.

وفيما لم يحدّد ترامب جدولاً زمنياً، توقع المسؤولون الأميركيون أن يستغرق نقل السفارة ثلاث أو أربع سنوات، ما يعني أن تفعيل القرار سيكون يرسم تداعياته ومفاوضات الحل النهائي، ليبقى «الإعلان» مجرد فاتحة لـ«سلام» جديد، يسمح بأفضل الأحوال، بتقسيم القدس بمباركة عربية، على أن «يبيع» ترامب حكام الرياض «الفضل» بجعل «القدس الشرقية» عاصمة لفلسطين، لكن من دون أي تنازلات إسرائيلية في الضفة الغربية أو بشأن حق العودة للاجئين.

وإن كان للسعودية تصور محدد في القضية التي أكملت نصف قرن من التيه، إلا أن إدارة ترامب عملياً لم تبحث في أي تصور غير الذي تراه «إسرائيل» مناسباً، وتضع السعودية في تصوراتها بعيداً عن حسابات «الضغوط العربية»، فلا تتعامل مع الرياض على أنها تملك خيارات، وهو ما بدا في تجاهل ترامب للبيانات التي أصدرتها الخارجية السعودية وسفارتها في واشنطن قبل «الإعلان»، والاكتماء بإعلان البيت الأبيض بعد دقائق من إعلان ترامب، أن محمد بن سلمان لا علاقة له بقرار الاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل»... إعلان، كان أشبه بنكران التهمة قبل الاتهام.

لمشروع ترامب، كشف عنها الإعلام الأميركي والإسرائيلي في الأونة الأخيرة. أما البند الأول المطالب بـ«الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران 1967، والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان»، فهو خارج الحسابات الإقليمية سعودياً وبحكم الملغى.

وفيما تقرّ مبادرة ترامب أيضاً، بحق «إسرائيل» في بقاء جيشها على الحدود الفاصلة بين الضفة الغربية والأردن، بحجة «ضمان أمن حدود إسرائيل الشرقية» من تسلل عناصر «من الحركات والتنظيمات الجهادية الإسلامية من الأردن»، تظهر علامات الامتعااض في الأردن

لن تقدم تل أبيب أي تنازلات تجعل من «مبادرة السلام العربية» ممكنة

من المشروع الذي ينهي وصاية «المملكة الهاشمية» على الأماكن المقدسة في فلسطين.

«السلام» السعودي... في 2018؟

قبل «إعلان ترامب»، أطلع محمد بن سلمان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أثناء زيارته الأخيرة والمفاجئة للرياض مطلع الشهر الماضي، بالتفصيل على «مشروع السلام» الأميركي الجديد، عقب لقاءاته مع كوشنر، وعرض ولي العهد مساعدات مالية ضخمة للسلطة «لحثة (عباس) على قبول المبادرة الأميركية»، وهو ما أكدّه مسؤولون فلسطينيون أخيراً لوكالة «رويترز»، من دون ذكر أسمائهم، أن محمد بن سلمان والرئيس عباس، بحثا «صفقة كبرى»، متوقعين كشف النقاب عنها في النصف الأول من عام 2018، وربما يكون موعد طرحها ومناقشتها، في آذار المقبل، حيث ستستضيف الرياض القمة العربية الـ 29، بناءً على طلب الإمارات.

يبدو أن قرار ترامب جزء من سيناريو متّفق عليه في «معسكر ترامب» للقفز عن العراقيل التي شابّت عملية «السلام»، وخصوصاً المصالحة الفلسطينية، وهو ما

ن ترامب «تحصيل حاصل»

السياسي مشروع إقامة دولة فلسطينية، وإنما رئيسه، بنيامين نتنياهو، تعهد بذلك عام 2009، واشترط أن تكون منزوعة السلاح وباعتراف فلسطيني يهودية إسرائيلي. وفي إحدى الجلسات، قال نتنياهو متوجهاً إلى أحد معارضيه في الحزب (ممن يرفضون موقفه على مبدأ الدولة الفلسطينية): «لو كانوا في اليمين يعرفون ماذا أقصد بالدولة الفلسطينية، بما عارضوني».

لم يكتف موقع «إيلاف» السعودي بالتحول إلى منبر للترويج للرواية الإسرائيلية، عبر مقابلة وزير الاستخبارات الإسرائيلية، بل واصل لعب الدور المرسوم لمرحلة ما بعد إعلان ترامب، بنشر مقالة شارك في كتابتها المتحدث باسم جيش العدو الذي يقمع التحركات الاحتجاجية الفلسطينية على إعلان ترامب، أفيخاي أدري، إلى جانب الكاتب مهدي مجيد

السلطة للسقف الإسرائيلي. وبذلك، لا يعود هناك معنى لما قاله كاتس أيضاً، عن أن الرئيس الأميركي «أبقى الباب مفتوحاً أمام مسألة القدس الشرقية»، هذا فضلاً عن أنه تابع: «نحن نرى القدس الموحدة عاصمة لنا».

يجدر التذكير بحقيقة أن حزب «الليكود» لا يتبنى في برنامجه

لم تترك الرياض مجالاً للشبهة أو لحسن الظن عندما فتحت إعلامها للإسرائيليين

وزير الاستخبارات الإسرائيلية يسراييل كاتس



عبدالله). ووجه ادري الاتهام مباشرة إلى إحدى أهم فصائل المقاومة على الساحة الفلسطينية، حركة «حماس»، بالقول إن «سلاحها أداة تستخدمها إيران تارة، وجهات أخرى تارة أخرى». ولم يجد الموقع السعودي في مقالة ادري ما يدفعه إلى الامتناع عن نشرها، حتى عندما اتهم «حماس» بأنها «لم تقدم شيئاً إلى الفلسطينيين سوى التخلف والجهل والفقر وتضييع مستقبل الشباب وزرع الكراهية والحقد داخلهم». وأخذ عليها أنها تصرف الأموال على ما تحاول به، الأنفاق، مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتحول سلاح المقاومة إلى سبب لـ«الخراب والدمار لسكان غزة» الذين قتلوا بصواريخ جيش العدو ورضاصه.

بالعودة إلى كاتس، كشف الوزير الإسرائيلي عن أنه «وفق الدراسات فإن حجم التبادل مع السعودية» في حال نجاح المشروع الإقليمي لربط المملكة

بالسكك الحديدية مع الأردن وصولاً إلى حيفا، سيبلغ «نحو 250 مليار دولار سنوياً». ويرغم تبادل التهمات بين الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، والمسؤولين الإسرائيليين، كشف كاتس بشأن حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل، عن أن نقل البضائع التركية عبر حيفا ازداد كثيراً حتى بالقياس إلى ما قبل أزمة مرمرة، لافتاً إلى أن 25% من تجارة تركيا مع الخليج تمرّ عبر حيفا ثم بالشاحنات إلى الأردن، ومن هناك إلى دول الخليج.

وبخصوص تبادل الهجمات الكلامية، لفت الوزير إلى أن إردوغان «يهاجمنا كثيراً ونحن نعي ذلك... وهو في الوقت نفسه يمرر بضائعنا عبرنا إلى الخليج»، ورأى أنه «يتعامل معنا بمصطلح «فريزيمي»، أي الصديق. العدو، ونحن نتعايش معه رغم من ذلك».